

## سنن الفطرة

جرى عرف كثير من الفقهاء أن يذكروا هنا جملة من الخصال تتعلق بالنظافة والتجمل الشخصي، أطلقوا عليها اسم (سنن الفطرة) أو (خصال الفطرة) معظمها يشترك فيه الرجال والنساء، وبعضها يختص بالرجال.

وإنما أطلقوا عليها هذا الاسم، أخذوا من الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء» قال مصعب بن شيبة أحد رواة: ونسيت العاشرة إلا أن تكون «المضمضة»<sup>(١)</sup>. قال وكيع، وهو أحد رواة: انتقاص الماء: الاستنجاء.

وروى الجماعة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «خمس من الفطرة: الاستحداد، والختان، وقص الشارب، ونتف الإبط، وتقليم الأظفار»<sup>(٢)</sup> فأضاف (الختان) هنا، ولعله الخصلة العاشرة، التي نسيها الراوي في الحديث السابق.

والفطرة: أصلها الخلق التي خلق الله عليها الناس، كما قال تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ فِطْرًا عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

وقد اختلف الناس في تفسيرها في الحديث، فقال بعضهم: المراد بها الدين، كما في الآية المذكورة ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

وقال الإمام الخطابي: فسرها أكثر العلماء بالسنة، كانه قال: سنة الفطرة، أو أدب الفطرة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وصوب الإمام النووي تفسيرها هنا بالسنة، لحديث ابن عمر في صحيح البخاري عن النبي ﷺ قال: «من السنة: قص الشارب ونتف الإبط، وتقليم الأظفار». قال: وأصح ما فسره غريب الحديث: تفسيره بما جاء في رواية أخرى، لا سيما في صحيح البخاري<sup>(٣)</sup>.

السواك:

ومن سنن الفطرة: السواك. ويطلق على الفعل، وهو مصدر (ساك)

(١) رواه مسلم في الطهارة (٢٦١). (٢) متفق عليه (اللؤلؤ والمرجان: ١٤٥).

(٣) المجموع (١/٢٨٤).

يسوك: أى ذلك أسنانه، كما يطلق على الآلة التى يُستاك بها نفسها. وتسمى أيضا (المسواك).

وهو من السنن التى رغب فيها النبي ﷺ بقوله وفعله، اهتماما منه بنظافة الأسنان، لما تدل عليه من حسن المنظر، وطيب الرائحة، فضلا عما وراءه من سلامة الأسنان من التسوس ومختلف الأمراض، إذا أهملها الإنسان.

عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب» (١).  
وروى البخارى عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «قد أكثرت عليكم فى السواك» (٢).

وفى الصحيحين عن حذيفة بن اليمان: أن النبي ﷺ كان إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك.

وفى صحيح مسلم عن عائشة: كان ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك (٣).  
وهناك حالات يتأكد فيها استحباب السواك:

١ - عند الوضوء، وقد اختلفوا: هل هو سنة من سنن الوضوء، أو سنة مستقلة؟ على كل حال هو سنة، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء» وفى رواية: «لفرضت عليكم السواك مع الوضوء» (٤).

٢ - عند الصلاة للحديث الصحيح: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

٣ - عند تغيير الفم، بسبب من الأسباب، مثل النوم، ولذا كان عليه السلام يشوص فاه بالسواك عندما يقوم من النوم. أو يأكل ما له رائحة غير طيبة، مثل: الثوم والبصل ونحوهما. وقد يكون بترك الأكل والشرب مدة، وكذلك بطول السكوت، وأيضاً بكثرة الكلام.

(١) قال النووى فى المجموع: رواه ابن خزيمة فى صحيحه والنسائى والبيهقى وآخرون بأسانيد صحيحة، وذكره البخارى فى صحيحه معلقا بصيغة الجزم. (٢/ ٢٦٧، ٢٦٨).

(٢) انظر: المجموع (٢٦٨) وما بعدها. (٣) المصدر السابق.

(٤) قال النووى: وهو حديث صحيح رواه ابن خزيمة والحاكم فى صحيحيهما، وصحاحه بأسانيد جيدة، وذكره البخارى فى صحيحه فى كتاب الصيام تعليقا بصيغة الجزم وفيه حديث آخر فى الصحيح ذكرته فى جامع السنة تركته هنا (المجموع: ١/ ٢٧٣).

ويستحب التسوك في كل حال ، إلا بعد الزوال للصائم عند الشافعي رضى الله عنه، حتى لا تزول الرائحة التي قال عنها النبي ﷺ : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » وخالفه الأئمة الآخرون، وهو ما رجحناه في فقه الصيام .

### بماذا نتسوك؟ (السواك العصري) :

وبعض الناس يظنون أن السواك لا يكون إلا من شجر (الأراك) المعروف، ولكن الفقهاء لم يشترطوا ذلك، قال الشيرازي في المهذب : والمستحب ألا يستاك بعود رطب لا يقلع، ولا بيباس يجرح اللثة، بل يستاك بعود بين عودين، وبأى شئ استاك، مما يقلع القلح<sup>(١)</sup>، ويزيل التجير: أجزأه، كالخرقة الخشنة وغيرها، لأنه يحصل به المقصود .

قال النووي: فيجوز الاستياك بالسعد والأشنان وشبيههما، وذكر الاختلاف في الاستياك بالأصابع، فإن كانت الأصبع لينة: لم يحصل بها السواك بلا خلاف، وإن كانت خشنة، ففيها أوجه، منهم من لم يجزها، لأنها لا تسمى سواكا، ولا هي في معناه . ومنهم من أجازها لأنها يحصل بها المقصود . وبعضهم أجازها إذا لم يجد شيئاً غيرها<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا: أرى أن استخدام (الفرشاة) الحديثة مع معجون الأسنان الطبي، يقوم مقام السواك، بل هي (السواك العصري) لما تشتمل عليه من مادة أو دواء، يساعد على تنظيف الأسنان أكثر من السواك المعتاد، لا سيما أن الإسلام يركز على تحصيل المقاصد الشرعية، وإن تغيرت الوسائل<sup>(٣)</sup> .

وبخاصة أننا لا نستطيع أن نلزم العالم كله أن يستخدم شجر الأراك في التسوك وتطهير الفم، وإرضاء الرب، فقد لا يتوافر هذا الشجر في كل العالم .

(١) القلح: هو الصفرة أو الخضرة التي تعلق الأسنان .

(٢) المجموع: (١ / ٢٨١، ٢٨٢) .

(٣) انظر: كتابنا (كيف نتعامل مع السنة النبوية؟) فصل: التمييز بين الوسيلة المتغيرة

والهدف الثابت . طبعة دار الشروق .

وأود أن أنبه على أن بعض المسلمين يسيئون استعمال السواك، بحيث يبقونه في أفواههم دائما وأبدا، ويقابلون الناس، وهو في أفواههم، وأحيانا يستخدمونه في المسجد، فتسيل لثامهم دما لضعفها، فيعصرون هذا الدم على فُرْش المسجد، وهذا من أسوأ ما رأيت من المشاهد، فليس من السنة في شيء: أن تلوث المساجد بدعوى الحرص على تطبيق السنة!

### كيفية الاستياك :

وقد تعرض الفقهاء لكيفية الاستياك، وذكروا أن المستحب أن يستاك عرضا، ولا يستاك طولا، لثلا يدمى لحم أسنانه، وأن يمر بالسواك على طرف أسنانه وكرسی أضراسه، وأن يبدأ في سواكه بالجانب (الأيمن) ، ويستحب أن يُستاك عرضا في ظاهر الأسنان وباطنها. وأما جلاء الأسنان بالحديد وبردها بالمبرد فمكروه لأنه يضعف الأسنان ويفضى إلى انكسارها، ولأنه يخشنها فتتراكم الصفرة عليها.

عن ربيعة بن أكثم أن النبي ﷺ « كان يستاك عرضا ويشرب مصاً ». رواه البيهقي في سننه (١).

وعن عطاء بن رباح أن رسول الله ﷺ قال: « إذا شربتم فاشربوا مصاً، وإذا استكتم فاستاكوا عرضا ». أخرجه البيهقي وأبو داود (٢).

ويعقب الطبيب العالم الثقة المعروف . د . محمد على البار على ذلك فيقول: « هذه الأحاديث وغيرها مما نص على الاستياك عرضا كلها ضعيفة، لأنها مرسلة (سقط منها الصحابي)، ولكن ما هو المقصود بالاستياك عرضا؟ إن أطباء الأسنان يقولون: إن اتجاه الفرشاة في تنظيف الأسنان العلوية يجب أن يكون من أسفل إلى أعلى، وأطباء الأسنان يسمون ذلك « الاستياك طولا »، أي بالنسبة

---

(١) ذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٤٥٥٧) وأطال كلام عنه في (الضعيفة) رقم (٩٤٥).

(٢) رواه أبو داود في مراسيله عن عطاء مرسلا، وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير

محور السن. فهل ما ورد في الأحاديث وكلام العلماء «عرضاً» يختلف عنه، أم إنه نفس المقصود مع اختلاف التعبير؟ إن الطول والعرض يعتمد على تحديد المحور، فإن قصد محور الفم كان الاستياع عرضاً هو ذاته ما ذكره الأطباء المحدثون» (١).

### إعفاء اللحية:

ومن سنن الفطرة: إعفاء اللحية، وهذه سنة مختصة بالرجال. وقد حرص الإسلام في آدابه لا سيما في سنن الفطرة: ألا يتدخل في فطرة الله التي ميزت بين الرجل والمرأة، وجعلت لكل منهما خصائص جسمية وعصبية تلائم وظيفته في الحياة. ولهذا ميز الله تعالى الرجل باللحية والشارب: ليتناسب ذلك مع رجولته وخشونته ومهمته في الحياة، ولم يعط ذلك للمرأة: ليتناسب ذلك مع أنوثتها وفطرتها، وإعدادها لحياة الزوجية والأمومة.

ومن هنا: يجب أن يبقى الرجل رجلاً، والمرأة امرأة كما خلقهما الله، ولا نذيب الحواجز الفطرية بينهما، فيتأث الرجل أو يتخث، وتسترجل المرأة، وفي هذا جاء الحديث يلعن المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، وينهى الرجل أن يلبس لبسة المرأة، والمرأة أن تلبس لبسة الرجل.

وفي هذا الإطار شرع إعفاء اللحية للرجل، حتى يتميز عن المرأة، فهي أدل على تمام الرجولة، وكمال الفحولة. ولهذا ذهب بعض العلماء إلى اعتبار إعفائها أمراً واجباً وحلقها حراماً. وذهب آخرون إلى اعتبار إعفائها سنة، وحلقها مكروهاً.

فالحنفية اختلفوا، فمنهم من قال بسنتيتها، وهو الأوفق لأصول مذهبهم، ومنهم من قال بوجوبها، وكذلك اختلف المالكية، فمنهم من قال بكراهة حلقها، ومنهم من قال بحرمتها. أما الشافعية فالمعتمد عندهم هو الكراهة، كما

(١) انظر: روائع الطب الإسلامي للدكتور نزار الدقر.

جاء عن شيخى المذهب : الرافعى والنوى . والمعتمد عند الحنابلة : وجوب الإغفاء ، وإن عبر بعضهم بأنه سنة .

وذهب بعض مشايخ العصر إلى اعتبار إغفائها سنة من سنن العادات ، التى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف ، فأجازوا لأنفسهم ولغيرهم حلقها بلا كراهة . وأنا أخالف هؤلاء ، كما أخالف الأولين القائلين بالحبوب ، وأرى : أنها سنة مؤكدة ، كما جاء فى أحاديث ( سنن الفطرة ) وكما جاء الأمر بإغفائها فى أكثر من حديث .

فى الصحيحين عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « أنهكوا الشوارب ، وأغفوا اللحى » (١) .

وفيهما عنه : أن النبى ﷺ قال : « خالفوا المشركين : وفروا اللحى ، وأحفوا الشوارب » (٢) .

والإغفاء - كما قال الخطابى وغيره - هو : توفيرها وتركها بلا قص : كره لنا قصها كفعل الأعاجم . قال : وكان من زى كسرى : قص اللحى ، وتوفير الشوارب .

والذين ذهبوا إلى وجوب إغفاء اللحية وحرمة حلقها ، احتجوا بالأمر النبوى الوارد بالإغفاء ، والأصل فى الأمر : الوجوب ، إلا أن يصرفه عنه صارف .

ودلالة الأمر على الوجوب مطلقا فيها خلاف ذكره علماء الأصول ، مثل الزركشى فى ( البحر المحيط ) . وقد رجحت منها الرأى الذى يقول : إن ما جاء فى القرآن فالأصل أنه للوجوب ، وما جاء فى السنة فالأصل أنه للندب والاستحباب .

ويؤكد هذا هنا : أنه جاء فى شأن يتعلق بالزى الذى يتأثر كثيرا بأعراف الناس واختلاف بيئاتهم وظروفهم ، ولا يقال : قد أكد الوجوب الأمر بمخالفة المشركين ، فقد جاء نحو هذا فى قوله ﷺ : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ( أى الشيب ) فخالفوهم » متفق عليه (٣) .

(٢) المرجع السابق (١٤٦) .

(١) متفق عليه . ( اللؤلؤ والمرجان : ١٤٧ ) .

(٣) نفسه عن أبى هريرة (١٣٦٢) .

ومع هذا صح أن عددا من الصحابة لم يكونوا يصبغون (أى يخضبون شعرهم الأبيض بالحناء ونحوها) فدل على أن هذا النوع من الأوامر المتعلقة بالشكل والصورة ليست للوجوب .

### حكم ما طال من اللحية :

قال الإمام الغزالي فى (الإحياء) : اختلف السلف فيما طال من اللحية، فقليل : لا بأس أن يقبض عليها، ويقص ما تحت القبضة . فعله ابن عمر، ثم جماعة من التابعين، واستحسنه الشعبي وابن سيرين . وكرهه الحسن وقتادة، وقالوا : يتركها عافية، لحديث : «أعفوا اللحى» . قال الغزالي : والأمر فى هذا قريب، إذا لم ينته إلى تقصيصها؛ لأن الطول المفرط قد يشوه الحلقة .

وعقب على ذلك النووى، فقال : والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقا، بل يتركها على حالها كيف كانت، للحديث الصحيح : «وأعفوا اللحى» (١) .

والذى أراه : أن كلام الغزالي مقبول، وهو : أن الطول المفرط يشوه الحلقة، والشرع لم يقصد إلى تشويه خلقة الناس، بل إلى أن يتجملوا ويتزينوا، فإن الله جميل يحب الجمال . وهذا يختلف باختلاف الناس، فمنهم من يزيده طول اللحية بهاء ووقارا، ومنهم من لا يزيده طولها إلا شذوذا ونفورا .

### كراهة نتف الشيب :

ومن آداب اللحية : أنه يكره نتف الشيب منها، لإيهام الغير أن شعره كله أسود، وأنه لا توجد فيه شعرة بيضاء، وفيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ قال : «لا تنتفوا الشيب، فإنه نور المسلم يوم القيامة» (٢) .

قال النووى : هكذا قال أصحابنا : يكره، وصرح به الغزالي والبغوى وآخرون . ولو قيل : يحرم، للنهى الصريح الصحيح، لم يبعد .

(١) المجموع : (١ / ٢٩٠) .

(٢) رواه الترمذى (٢٨٢٢) وقال : حديث حسن، وأبو داود (٤٢٠٢) والنسائى

(٥٠٧١) وقال النووى : رووه وغيرهم بأسانيد حسنة . انظر : (المجموع : ١ / ٢٩٢، ٢٩٣) .

وهو تشديد من النووى رضى الله عنه . وقول الآخرين أقرب وأرفق .

### صبغ الشيب وخضابه :

ومن آداب اللحية : استحباب صبغ شيبها وخضابه، للحديث الذي ذكرناه عن الصحيحين : «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم» ومثله رواية الترمذى : «غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود»<sup>(١)</sup> . ومقتضى الحديث : كراهية ترك الصبغ، ولو جرينا مع منطق الإمام النووى لقلنا بتحريره .

ومع هذا رأينا عددا من الصحابة والتابعين والسلف الصالح لا يصبغون، كأنهم لم يفهموا من الحديث إيجابا ولا استحبابا .

### خضاب الشيب بالسواد :

قال النووى : ويسن خضاب الشيب بصفرة أو حمرة، اتفق عليه أصحابنا . . . ثم قال : اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد . ثم قال الغزالي فى (الإحياء) والبغوى فى (التهذيب) وآخرون من الأصحاب : هو مكروه . وظاهر عباراتهم : أنه كراهة تنزيه . قال النووى : والصحيح، بل الصواب : أنه حرام . قال : ودليل تحريمه : حديث جابر رضى الله عنه قال : أتى بأبى قحافة والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما يوم فتح مكة، ورأسه ولحيته كالثغامه بيضا، فقال ﷺ : «غيروا هذا، وجنبوه السواد» رواه مسلم فى صحيحه .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «يكون قوم يخضبون - فى آخر الزمان - بالسواد، كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة» رواه أبو داود والنسائى<sup>(٢)</sup> وغيرهما . قال : ولا فرق فى المنع من الخضاب بين الرجل والمرأة . هذا مذهبنا . وحكى عن إسحاق بن راهويه : أنه رخص فيه للمرأة تترين به لزوجها . والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الترمذى فى اللباس عن أبى هريرة (١٧٥٢) .

(٢) أبو داود (٤٢١٢) والنسائى (٥٠٧٨) .

(٣) المجموع (٢٩٤/١) .

ورحم الله الإمام النووى، فقد كان تقيا ورعا شديدا على نفسه، وكانما أراد أن يحمل عامة المسلمين على ورعه وتقواه، فخالف جل أصحابه الذين قالوا بكرهية الخضاب بالسواد كراهة تنزيهية، فيما عدا الماوردى كما ذكر. ورجح التحريم بصيغة قاطعة. ولكنه استدل بما ليس بقطعى، فحديث أبى قحافة: واقعة عين لا عموم لها، فقد يكون فيها من الخصوصية ما ليس لغيرها. وهذا واقع فعلا، فإن مثل أبى قحافة فى سنه، وقد بلغ من العمر مبلغا لا يليق به أن يخضب بالسواد.

وأما حديث ابن عباس الذى ذكره فيمن يخضبون بالسواد فى آخر الزمان، وأنهم لا يريحون ريح الجنة، فقد ذكره الحافظ ابن الجوزى، والحافظ القزوينى فى الأحاديث الموضوعة، وإن نازعهما آخرون فى ذلك. ولكن المبالغة فى الوعيد التى اشتمل عليها الحديث (لا يريحون رائحة الجنة) من دلائل التشكيك عند أولى الأبصار (١).

قال الإمام ابن القيم فى (تهذيب سنن أبى داود): وأما الخضاب بالسواد، فكرهه جماعة من أهل العلم، وهو الصواب بلا ريب. وقيل للإمام أحمد: تكره الخضاب بالسواد؟ قال: إي والله.

قال: ورخص فيه آخرون، منهم أصحاب أبى حنيفة. وروى ذلك عن الحسن والحسين. وفى ثبوته عنهما نظر، ولو ثبت فلا قول لأحد مع رسول الله ﷺ (٢).

وذكر الحافظ ابن حجر فى (الفتح): أن الذين أجازوا الخضاب بالسواد تمسكوا بحديث «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم» وأن من العلماء من رخص فيه للجهاد، أى لإظهار المجاهدين كأنهم كلهم شباب، فيرهبون عدو الله وعدوهم. ومنهم من رخص فيه مطلقا، وأن الأولى كراهته.

(١) انظر: تعليقنا على هذا الحديث فى كتابنا (المنتقى من الترغيب والترهيب):

الحديث (١٢٢٥).

(٢) تهذيب السنن مع مختصر المنذرى ومعالم الخطابى (٦/١٠٣).

قال : وقد رخص فيه طائفة من السلف، منهم : سعد بن أبي وقاص، وعقبة ابن عامر، والحسن والحسين، وجرير، وغير واحد . واختاره ابن أبي عاصم في (كتاب الخضاب) له . وأجاب عن حديث جابر «وجنبوه السواد» بأنه في حق من صار شيب رأسه مستبشعا، ولا يطرد ذلك في حق كل أحد . انتهى .

ويشهد له ما أخرجه هو (أى ابن أبي عاصم) عن ابن شهاب قال : «كنا نخضب بالسواد، إذ كان الوجه جديدا، فلما نغض الوجه والأسنان (أى شخنا وكبرنا) تركناه» .

قال الحافظ : وقد اختلف في الخضب وتركه . فحضب أبو بكر وعمر وغيرهما . . . وترك الخضاب على، وأبى بن كعب، وسلمة بن الأكوع، وأنس، وجماعة . وجمع الطبرى بأن من صبغ منهم كان اللائق به كمن يستشنع شيبه، ومن ترك كان اللائق به كمن لا يستشنع شيبه . . . ولكن الخضاب مطلقا أولى، لأنه فيه امتثال الأمر في مخالفة أهل الكتاب، وفيه صيانة الشعر عن تعلق الغبار وغيره به، إلا إذا كان عادة أهل البلد ترك الصبغ، وأن الذى ينفرد بدونهم بذلك : يصير فى مقام الشهرة، فالترك فى حقه أولى<sup>(١)</sup> .

وبهذا ترى أنه لا مبرر لتشديد المحدث الشيخ ناصر الدين الألبانى رحمه الله فى هذا الأمر فى تخريج كتابنا (الحلال والحرام) ولا فى تعليقه على كتاب (فقه السنة)، وحمله على الشيخ سابق فى إدخال (العرف) فى هذه الأمور وقد رأينا الحافظ ينقل اعتبار ذلك عن السلف . وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّمَا بَعْثْتُمْ مَيْسِرِينَ وَلَمْ تَبْعُوا مَعْسِرِينَ» رواه البخارى .

وللعلامة محمد رشيد رضا كلام قوى متوازن فى مسألة صبغ الشيب، وصلتها بالعرف وغيره، ذكره وهو يحجر مفهوم الاتباع للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فى تفسير قوله تعالى فى سورة الأعراف : ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ الأعراف : ١٥٨، يحسن مراجعته لمن يريد مزيد تفقه فى الموضوع<sup>(٢)</sup> .

(١) فتح البارى (١٠ / ٣٥٤، ٣٥٥) .

(٢) انظر : كتابنا (السنة مصدرا للمعرفة والحضارة) فصل : السنة التشريعية وغير التشريعية . طبعة دار الشروق .

## إكرام الشعر:

ومما يدخل في هذا الباب: العناية بالشعر ونظافته، فيستحب تنظيف الشعر وغسله وترجيله، ودهنه بدون إسراف ولا مبالغة، بل توسطاً وقصدًا، كما هو شأن المسلم في كل أموره.

فقد قال رسول الله ﷺ: «من كان له شعر فليكرمه»<sup>(١)</sup> وعن جابر قال: أتانا رسول الله ﷺ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره، فقال: أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره؟ ورأى رجلاً آخر، عليه ثياب وسخة، فقال: أما كان هذا يجد ما يغسل به ثوبه»<sup>(٢)</sup>.

وعن عطاء بن يسار قال: كان رسول الله ﷺ في المسجد، فدخل رجل نائر الرأس واللحية، فأشار إليه رسول الله ﷺ بيده، كأنه يعنى: إصلاح شعر رأسه ولحيته، ففعل الرجل ثم رجع، فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير من أن يأتى أحدكم نائر الرأس، كأنه شيطان»<sup>(٣)</sup>.

وعن عبد الله بن مغفل قال: (نهى رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غيباً)<sup>(٤)</sup> والمراد بالغب: أن يكون حيناً بعد حين. قال الخطابي: الرفه: أن ترد الإبل الماء كل يوم، فإذا وردت يوماً ولم ترد يوماً فذلك الغب.

ورأى أحد الصحابة فضالة بن عبيد وهو أمير بمصر، فقال له: مالى أراك

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الترجل عن أبي هريرة (٤١٦٣) وقال النووي في المجموع (٢٩٣/١): إسناده حسن.

(٢) رواه أبو داود في اللباس (٤٠٦٢) والنسائي الشطر الأول منه (٢٩٢/٢) وأحمد (٣٥٧/٣) والحاكم ٤/١٨٦) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وذكره الألباني في صحيحته (٤٩٣).

(٣) رواه مالك في الموطأ بسند صحيح عن عطاء، وهو تابعي، فالحديث مرسل.

(٤) رواه أبو داود (٤١٥٩) والترمذي وقال: حسن صحيح (١٧٥٦) والنسائي (٥٠٥٨) ورواه أيضاً مرسلًا (٥٠٥٩). وقال النووي: حديث صحيح رواه بأسانيد صحيحة. ولكن زاد المناوي في الفيض: قال أبو الوليد: هذا الحديث وإن رواه ثقات لا يثبت، لأن رواية الحسن عن ابن مغفل فيها نظر. وقال المنذرى: في الحديث اضطراب (فيض القدير: ٦/٣١٢) شرح الحديث (٩٣٧٧).

شعثا، وأنت أمير الأرض؟ قال: إن رسول الله ﷺ نهانا عن كثير من الإفراه (الرفاهية) قال: فما لى لا أرى عليك حذاء؟ (أى فى رجلية) قال: كان النبى ﷺ يأمرنا أن نحتفى أحيانا<sup>(١)</sup>.

وقد روى عن على بن أبى طالب قوله: إن على الأمراء أن يخشوشنوا حتى يهون على الفقير فقره.

قال الإمام الخطابى: معنى الإفراه: الاستكثار من الزينة، وأن لا يزال يهيم نفسه.. كره رسول الله ﷺ الإفراط فى التمتع والتدلك والتدهن والترجيل، وفى نحو ذلك من أمر الناس. فأمر بالقصد فى ذلك، وليس معناه: ترك الطهارة والتنظيف، فإن الطهارة والتنظيف من الدين. أه.

فلا تعارض إذن بين الأمر بإكرام الشعر، والنهى عن كثير من الإفراه ومظاهر التمتع والترف، والنهى عن الترجل إلا غبا. إذ المقصود هو اتباع النهج الوسط والهدى القاصد. وهو المراد بحديث: (نهانا أن نمتشط كل يوم)<sup>(٢)</sup>. فالمراد: الامتشاط مع الدهن بالزيت ونحوه. وقد كانوا فى مرحلة جهاد ومواجهة لقوى عدة تقف فى سبيل دعوة الإسلام. فأولى بهم ألا ينسوا حياة الحشونة والقوة.

والظاهر أن النهى فى هذا المقام للكراهة وليس للتحريم. كما أن الظاهر أنه للرجال لا للنساء، لأن المرأة أحوج إلى التزين من الرجل، وقد أباح لها الشرع بعض ما حرم على الرجال، كالتحلى بالذهب ولبس الحرير.

### فرق شعر الرأس:

ومن المستحبات التى قد يستغربها بعض الناس: فرق شعر الرأس، لحديث ابن عباس: كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، وكان رسول الله ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به، فسدل رسول الله ﷺ، ثم فرق بعده» رواه البخارى ومسلم.

(٢) أبو داود (٤١٦١).

(١) أبو داود (٤١٦٠).

وذلك أنه في آخر أمره كان يحالف أهل الكتاب، لتمييز شخصية المسلمين عنهم.

ويجوز حلق شعر الرأس لمن أراد التنظيف كما يجوز تركه لمن أراد دهنه وترجيله وإكرامه. وعن الإمام أحمد رواية في كراهيته. والمختار: أن لا كراهة فيه، ولكن السنة تركه، فلم يصح أن النبي ﷺ حلقه إلا في الحج والعمرة، ولم يصح تصريح بالنهي عنه.

وعن أحمد: إن الحلق مكروه، مستدلاً بما صح في ذم الخوارج من حديث أبي سعيد وغيره، أنه جعل «سيماهم التحليق» فجعله علامة مميزة لهم. وفيه حديث ابن عمر بالنسبة لشعر الصبي: «احلقوه كله أو اتركوه كله»<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية: إن حلق الرأس مكروه، وعبر بعضهم بقوله: هو بدعة غير محرمة. لأن النبي ﷺ لم يحلق رأسه إلا في التحلل من الحج. قال القرطبي: كره مالك حلق الرأس لغير المتحلل من الإحرام. وقال الأجهوري: إن القول بجواز حلقه - ولو لغير المتعمم - أولى بالاتباع، فهو من البدع الحسنة، حيث لم يفعله لهوى نفسه، وإلا كره أو حرم. وصرح القاضي أبو بكر بن العربي بأن الشعر على الرأس زينة، وحلقه بدعة.

ورأيي: أن هذا يختلف باختلاف الناس، فمن الناس من يكون شعره زينة له، ومنهم من ليس كذلك، ومنهم من يقدر على إكرام شعره وترجيله، ومن ليس كذلك. وإن كان الأصل هو إبقاء الشعر وإكرامه، والتجمل به، لأن هذا مقتضى الفطرة.

---

(١) رواه أبو داود (٤١٩٥) وقال النووي (المجموع: ١/٢٩٦): إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم.

## النهي عن القَزَعِ والمراد به :

وأما النهي عن القَزَعِ وهو حلق بعض الرأس، فهو خاص بالصبي، كما في حديث ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن القَزَعِ. والقَزَعُ: أن يحلق رأس الصبي، فيترك بعض شعره<sup>(١)</sup>. وفي رواية: فترك له ذؤابة<sup>(٢)</sup>.

وقد بين حديث عند أبي داود علة النهي: أن النبي ﷺ إنما كره هذه الذؤابة أو القُصَّةَ، قائلا: «فإن هذا زى اليهود»<sup>(٣)</sup>.

ومع هذا عقد أبو داود بابا قال فيه: باب ما جاء في الرخصة، وذكر فيه حديثا عن أنس بن مالك، قال: كانت لى ذؤابة، فقالت لى أمى: لا أجزها؛ كان رسول الله ﷺ، يدها ويأخذ بها<sup>(٤)</sup>.

وهذا يدل على التوسعة فى الأمر، وأن النهي عن القَزَعِ لكراهة التنزيه، وهى نزول بأدنى حاجة.

## خضاب اليدين والرجلين :

وقد ذكر العلماء فى هذا المقام: حكم الخضاب للرجال والنساء. فأما للنساء، فقالوا: يستحب للمرأة المتزوجة خضاب اليدين والرجلين. وكان هذا من عادة العرب فى الجاهلية، وأقره الإسلام، ولا سيما للمرأة المتزوجة إذا كان زوجها يحب ذلك. فأما من كان لا يحبه فلا. فقد أتت امرأة عائشة، فسألتها عن خضاب الحنء، فقالت: لا بأس به، ولكنى أكرهه، كان حبيبي رسول الله ﷺ يكره ريحه. قال أبو داود: يعنى خضاب شعر الرأس<sup>(٥)</sup>.

فمن حق زوجها عليها: أن تتجمل إليه، كما أن ذلك من حقها عليه.

---

(١) أبو داود (٤١٩٢) وقد رواه البخارى فى اللباس (٢٠٧/٧) ومسلم فيه (٢١٢٠).

(٢) أبو داود (٤١٩٤).

(٣) أبو داود (٤١٩٧).

(٤) أبو داود (٤١٩٦).

(٥) رواه أبو داود فى الترجل (٤١٦٤) والنسائي فى الزينة (٥٠٩٣). وقال المنذرى:

وقد وقع لنا هذا الحديث، وفيه: وليس عليكن أخواتى أن تختضين.

روى أبو داود عن عائشة قالت: أوّمت امرأة من وراء ستر، بيدها كتاب، إلى رسول الله ﷺ، فقبض النبي يده، فقال: «ما أدري: أهذه يد رجل أم يد امرأة؟» قالت: بل امرأة، قال: «لو كنت امرأة لغيرت أظفارك» أي بالحناء<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك: أنواع الزينة الأخرى التي ابتكرها الناس في عصرنا ويطلقون عليها (المكياج) فما دامت المرأة تصنع ذلك لزوجها، فلا حرج عليها، بل هي تثاب على ذلك بنيتها، بشرط أن لا تسرف في ذلك، وأن لا يضرها استعماله. وسنعرض لذلك بتفصيل في حينه عندما نتعرض لزينة المرأة وعلاقتها بزوجها.

قال الشافعية: وهذا الخضاب حرام على الرجال - إلا الحاجة التداوى ونحوه - لأنه تشبه بالنساء، وهو محظور شرعا، للحديث الصحيح: «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء».

قال النووي: ويدل عليه الحديث الصحيح: «أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل» رواه البخاري ومسلم. ومعناه: أن يتطيب بالزعفران، وإنما نهى عنه لونه لا لريحه. فإن ريح الطيب للرجال محبوب، والحناء في هذا كالزعفران<sup>(٢)</sup>. ومن العلماء من اكتفى بكراهية هذا الأمر للرجال، وحمل النهى في (التزعفر) على الكراهة. وهذا ما أرجحه<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا القبيل: ما روى يعلى بن مرة رضى الله عنه: «أن رسول الله ﷺ، رأى رجلا عليه خلوق، فقال: اذهب فاغسله، ثم لا تعد» رواه الترمذي (٢٨١٧) والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن، وقال النووي: وفي النهى عن الخلوق للرجال أحاديث كثيرة، وهو مباح للنساء.

(١) رواه أبو داود في كتاب الترجل (٤١٦٦) والنسائي في الزينة (٥٠٩٢).

(٢) المجموع (٢٩٢/١ - ٢٩٥).

(٣) ممن قال بالكراهية: بعض الحنابلة، وبعض الحنفية. انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح

(٥٤٠/٣) طبعة النار بمصر.

وقد وضعه الترمذى فى (باب كراهية الزعفران والخلوق للرجال)<sup>(١)</sup>.  
والخلوق: طيب من الزعفران ونحوه، كره للرجال لما فيه من مظاهر النعمة  
والتشبه بالنساء.

### قص الشارب:

ومن سنن الفطرة: قص الشارب، كما صح فى الحديث. وقد جاء فى بعض  
الأحاديث: «أحفوا الشوارب».

وقد اتفق العلماء على أن قص الشارب سنة، بدليل ما ذكرنا من قبل من  
الأحاديث، التى أكدها حديث زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم  
يأخذ من شاربه فليس منا» رواه الترمذى فى كتاب الاستئذان من جامعه وقال:  
حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>.

ومعنى «فليس منا» أى ليس على هدينا وطريقتنا، بل اتبع طريقة قوم  
آخرين، مثل المجوس الذين كانوا يطيلون شواربهم، ويحلقون لحاهم. وفى صحيح  
مسلم: «جزوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: ضابط قص الشارب: أن يُقص حتى يبدو طرف الشفة، ولا  
يحفه من أصله. هذا مذهبنا. وقال أحمد رحمه الله: إن حفه فلا بأس، وإن قصه  
فلا بأس. واحتج بالأحاديث الصحيحة «أحفوا الشوارب» وفى رواية: «جزوا  
الشوارب» وفى أخرى: «أنهكوا الشوارب».

قال النووي: هذه الروايات محمولة عندنا على الحف من طرف الشفة لا  
من أصل الشعر.

واستدل بحديث ابن عباس: «كان النبي ﷺ يقص أو يأخذ من شاربه،  
قال: وكان إبراهيم خليل الرحمن يفعله» رواه الترمذى وقال: حديث حسن.

(١) انظر: انبأ أى من أبواب الأدب: الحديثين (٢٨١٦، ٢٨١٧).

(٢) رواه الترمذى (٢٧٦٢) والنسائى (١٢٩/٨، ١٣٠) وأحمد (٤/٣٦٦، ٣٦٨)  
وصححه الضياء فى (المختارة).

(٣) مسلم فى الطهارة عن أبى هريرة (٢٦٠).

كما استدلل بما رواه البيهقي في سننه عن شرحبيل بن مسلم الخولاني : أنه رأى خمسة من الصحابة يقصون شواربهم، هم : أبو أمامة الباهلي، وعبد الله بن بسر، وعتبة بن عبد السلمى، والحجاج بن عامر الثمالي، والمقدام بن معد يكرب، كانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة.

وذكر البيهقي عن مالك بن أنس الإمام رحمه الله . أنه ذكر إخفاء بعض الناس شواربهم، فقال مالك : ينبغي أن يضرب من صنع ذلك . فليس حديث النبي ﷺ كذلك، ولكن يبدي حرف الشفة والفم . قال مالك : حلق الشارب بدعة ظهرت في الناس (١).

ونقل ابن القيم في ( زاد المعاد ) اختلاف السلف في قص الشارب وحلقه : أيهما أفضل ؟ وحكى بعضا مما ذكرنا هنا عن مالك .

ونقل ابن القاسم عنه أنه قال : إخفاء الشارب وحلقه عندي مثله ( أي ضرب من التشويه ) .

قال مالك : وكان عمر إذا كربه أمر : نفخ فجعل رجله بردائه، وهو يفتل شاربه (٢).

ونقل الطحاوي عن بعض الصحابة أنهم كانوا يحفون شواربهم . ومذهب الحنفية في شعر الرأس والشوارب : أن الحلق والإخفاء عندهم أفضل من التقصير .

ويبدو من النظر في الأدلة : أن كلا الأمرين جائز : الحق والتقصير، وإن كنت أميل إلى ما ذهب إليه مالك في ترجيح التقصير على غيره .

قال النووي : وهو مخير بين أن يقص شاربه بنفسه، وأن يقصه له غيره، لأن المقصود يحصل من غير هتك مروءة (٣).

### تقليم الأظفار :

ومن سنن الفطرة : تقليم الأظفار، حتى لا تتراكم الأوساخ تحتها، وحتى لا يتشبه الإنسان بذوى الخالب .

(١) المجموع (١/ ٢٨٧، ٢٨٨).

(٢) زاد المعاد (١/ ١٨٢ - ١٨٧).

(٣) المجموع السابق .

وهو أمر ثابت بالسنة والإجماع. وسواء فيه: الرجل والمرأة، واليدان والرجلان. ويستحب أن يبدأ باليمنى ثم اليسرى، فقد كان نبينا ﷺ يحب التيامن في كل شيء.

وأما وقت التقليم فهو بحسب الحاجة، كلما طالت قلمها. ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال.

وشأن تقليم الأظفار هنا: كشأن قص الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة: ليس لها وقت حدده الشرع، إلا عندما يشعر الإنسان بطولها، والحاجة إلى القص أو النتف أو الحلق.

كل ما جاء في الشرع هو ضبط الحد الأعلى، وهو أربعون ليلة، فمن السنة ألا يتأخر عنها. وقد جاء ذلك في حديث أنس الذي رواه مسلم: «وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ: وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وَنَتْفِ الإِبْطِ، وَحَلْقِ العَانَةِ: أَلَّا تَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

وقول الصحابي: «وَقَّتْ لَنَا: كَقَوْلِهِ: أَمَرْنَا بِكَذَاءٍ، وَنَهَيْنَا عَنْ كَذَاءٍ، وَهُوَ فِي حَكْمِ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ: عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأَصُولِ، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ».

ومعنى الحديث: أنهم لا يؤخرون فعل هذه الأشياء عن وقتها، فإن أخروها، فلا يؤخرونها أكثر من أربعين يوما.

قال النووي: فإن كان تحت الأظفار وسخ، فإن لم يمنع وصول الماء إلى ما تحته لقلته ضح الرضوء. فإن منع قطع بعضهم بأنه لا يجزيه ولا يرتفع حدثه، كما لو كان الوسخ في أى موضع آخر من البدن. وقطع الغزالي في (الإحياء) بالإجزاء، وصحة الوضوء والغسل، وأنه يعفى عنه للحاجة. قال: لأن النبي ﷺ كان يأمرهم بتقليم الأظفار، وينكر ما تحتها من وسخ، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة<sup>(١)</sup>.

(١) المجموع للنووي (١/٢٨٦، ٢٨٧).

## بدعتان في عصرنا حول الأظفار:

وقد حدث في عصرنا بدعتان دخيلتان على مجتمعاتنا، مستوردتان من الغرب، رائجتان عند النساء غير الملتزمات .

**الأولى:** إطالة الأظفار، لا سيما أظفار اليدين، على غير هدى سنة الفطرة . وبعضهن يطيل أظفر الخنصر خاصة . وكان الإنسان هنا يتشبه بسباع البهائم، وجوارح الطير، فضلاً عما يمكن أن يتراكم تحت هذه الأظفار من الأوساخ المضرة بالصحة، والتي حذر الأطباء من مغبتها .

**والثانية:** طلاء الأظفار بمادة حمراء أو بيضاء أو غيرها، تغطيها، وتصنع طبقة عليها، وهو ما يسمونه (المانوكير) . تقليداً للنساء الغربيات .

والمطلوب من المسلمة: أن تكون لها ذاتيتها وشخصيتها المستقلة، ولا تدوب في غيرها، ولذا نهينا عن التشبه بغيرنا، وأمرنا بمخالفتهم .

على أن في هذا الصبغ آفة أخرى خطيرة، وهو: أنه يمنع صحة الوضوء . فلو كان هناك مادة من الشمع أو نحوها تغطي ظفراً واحداً لبطل الوضوء، فكيف بما يغطي عشرة أظفار؟! .

وقد ذكر بعض الناس أن المرأة إذا وضعت هذا الصبغ على أظفارها، وهي متوضئة أجزأها أن تتوضأ بعد ذلك وهو في يديها، كما يجزىء المسح على الخف، وهذا كلام باطل، وشرع لم يأذن به الله، وهو مردود على من قاله . وفي الصحيح: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» أي مردود عليه .

## غسل البراجم:

ومن سنن الفطرة التي صحت بها الأحاديث: غسل البراجم . وهي جمع (بُرْجُمة) بضم الباء . والمراد بها - كما يقول النووي - مفاصل الأصابع التي تلى ظهور الأكف، فإنها تجمع الوسخ، لهذا كان من السنة غسلها وتنظيفها . وقد اتفق الأئمة على سنيتها واستحبابها للرجال والنساء . وهي سنة مستقلة غير مختصة بالوضوء، ولهذا تفعلها الحائض والنفساء وغيرهما .

وقد ألحق بها الغزالي في (الإحياء): إزالة ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن، وقعر الصماخ، فيزيله بالمسح، وربما أضرت كثرته بالسمع.

وفي عصرنا توجد عيدان خاصة لتنظيف الأذن، ملفوفة بقطنة في آخرها. على أن الأولى في ذلك أن يأخذ المرء بنصيحة طبيب الأذن المختص، حتى لا يضر نفسه، وهو لا يدري.

وقال الغزالي: وكذا ما يجتمع داخل الأنف من الرطوبات الملتصقة بجوانبه، وكذا الوسخ الذي يجتمع على غير ذلك من البدن بعرق وغبار ونحوهما<sup>(١)</sup>.

فاستنبط الغزالي رحمه الله من استحباب غسل البراجم: غسل كل المناطق والمواضع التي يمكن أن يجتمع فيها الوسخ أو العرق أو الغبار ونحوها، ليكون المسلم أبدا نظيفا طيبا حسن المظهر والنخبر.

وقد جاء في بعض الأحاديث: أن من سنن الفطرة: المضمضة والاستنشاق، وانتقاص الماء، أي الاستنجاء بالماء، وكلها تدخل في باب النظافة التي عنى بها الإسلام غاية العناية.

### نتف الإبط:

ومن سنن الفطرة: نتف الإبط، أي نتف الشعر الذي ينبت تحت الإبط، وهو متفق على سننائه للرجال والنساء جميعا.

والسنة نتفه، كما صرح به الحديث، وذلك سهل جدا لمن تعودده، فإن شق عليه النتف جاز الحلق، لأن المقصود النظافة، وألا يجتمع الوسخ في خلال ذلك، وربما حصل بسببه رائحة غير حسنة، وخصوصاً مع العرق، وإن كان المعروف: أن الحلق يزيد ويكثره.

قال يونس بن عبد الأعلى: دخلت على الشافعي رحمه الله، وعنده المزني

(١) المجموع (١/٢٨٨).

يخلق إبطيه! فقال الشافعي: قد علمت أن السنة نتف، ولكن لا أقوى على الراجع.

قالوا: وإذا أزاله بالنورة فلا بأس<sup>(١)</sup>.

ومثل النورة وربما كان خيراً منها: المواد الصناعية المستخدمة لإزالة مثل هذا النوع من الشعر من (الكريمات والبودرات) ونحوها من مستحضرات الزينة، ما لم يثبت ضررها صحياً وطبياً.

على أن الأولى: أن يُعوّد المسلم نتف هذا النوع من الشعر من صغره، حتى يسهل عليه في كبره.

ولا جناح على المسلم أو المسلمة إذا فعل ذلك بنفسه أو فعله به غيره، كما رأينا الشافعي يخلق له المزين، إذ ليس فيه كشف عورة محرمة، بشرط ألا يفعل ذلك للرجل امرأة أجنبية عنه، ولا للمرأة رجل أجنبي عنها، كما نراه يحدث في محلات التزيين (الكوافير) ونحوها.

### حلق العانة:

ومن سنن الفطرة: حلق العانة. والمراد بالعانة: الشعر الذي ينبت حول ذكر الرجل أو فرج المرأة وفوقهما. وهي سنة ثابتة بالسنة والإجماع، فقد اتفق الجميع على سنيتها للرجل وللمرأة جميعاً.

وتتأكد السنة في حق المرأة، ولا سيما إذا أمرها زوجها. بل قال بعضهم بوجوبها عند ذلك.

قال النووي: وهذا إذا لم يفحش طول الشعر بحيث ينفر الزوج التواق، فإن فحش بحيث نفره، وجب قطعاً.

والسنة في العانة: الحلق، كما هو مصرح به في الحديث، بل عبر عنها في بعض الأحاديث بلفظ (الاستحداد) أي استعمال الحديد - وهي الموسى ونحوها - في الإزالة.

---

(١) المجموع (١/٢٨٨، ٢٨٩).

فلو نتفها أو قصها أو أزالها بالنورة جاز . ومثل ذلك إزالتها بالمواد الكيماوية المستحدثة في عصرنا . وهذا يستوى فيه الرجل والمرأة، وإن كان النتف مشهورا ومستحسننا عند النساء في بعض الأقطار، والعادة محكمة في مثل هذا، وفي الأمر سعة .

وقد فعل من السلف جماعة بالنورة، وكرهها آخرون .

ويحلق المرء عانته بنفسه، ويحرم أن يوليها غيره، إلا زوجته التي يباح لها النظر إلى عورته<sup>(١)</sup> .

وجرت عادة بعض الناس - في بعض البلاد - إذا أراد الرجل أن يُزَفَّ إلى زوجته: أن يسلم نفسه إلى (المزِين) ليحلق له عانته وينظف له جسده كله، كما تسلم المرأة نفسها إلى (الماشطة) لتنظيف جسدها كله، ومنه العانة . وهذا حرام، لأنه كشف للعبورة لمن لا يحل له النظر إليها، فكيف يمسه بغير ضرورة؟! أما وقت الحلق، فهو متروك للحاجة، كلما طالت، على أن السقف الأعلى، هو: أربعون يوما، كما صح في الحديث الذي ذكرنا من قبل .

### الختان:

ومن سنن الفطرة: الختان . وهو قطع القلفة من الذكر، والنواة من الأنثى<sup>(٢)</sup> .

وقد اختلف الفقهاء في حكمه بالنسبة للذكور وللإناث .

فذهب الحنفية والمالكية - وهو رواية عن أحمد، ووجه شاذ عند الشافعية

(١) المجموع (١/٢٨٩) .

(٢) ذكر النووي أن الواجب في ختان الذكر: قطع الجلدة التي تغطي الحشفة، بحيث تنكشف الحشفة كلها، فإن قطع بعضها وجب قطع الباقي تانياً . وعند بعض الشافعية أنه يكفي قطع شيء من القلفة وإن قل، بشرط أن يستوعب القلفة ويبدو رأسها . ورده النووي واعتبره شاذاً (المجموع: ٣٠١/١) . انظر في ذلك: المجموع (١/٢٩٧) وما بعدها، ونهاية المحتاج (٨/٣٣) وكشاف القناع (١/٨٠ - ٨٥) والإنصاف (١/١٢٣ - ١٢٤) والمغنى (١/٨٥) والاختيار (٤/١٦٧) وحاشية ابن عابدين (٥/٤٧٩) والشرح الصغير (٢/١٥١) وحاشية الدسوقي (٤/٢٨) .

- إلى أن الختان سنة فى حق الذكور، وليس بواجب. ولكنه من سنن الفطرة، ومن شعائر الإسلام. فلو اجتمع أهل بلدة على تركه، لوجب على إمام المسلمين أن يحاربهم، كما لو تركوا سنة الأذان. يعنون أنه من السنن الشعائرية التى يتميز بها المسلمون من غيرهم.

وللختان كثير من الفوائد الصحية والجنسية، نبه عليها الأطباء المختصون والمهتمون:

١ - فهو يمنع الأقدار عن الذكر.. لأن هذه الأقدار تتجمع تحت القلفة، وتصبح بيئة لتوالد الميكروبات والروائح الكهريهة.

٢ - ويقلل الختان من احتمالات إصابة الذكر بمرض الزهري، حيث ثبت أن ميكروب هذا المرض يتخير القلفة بالذات للنمو بها.

٣ - كما أن القلفة نفسها، كثيراً ما تتعرض أثناء الاحتكاك والمجامعة للتسلخ والجروح، ثم تصبح عرضة للالتهاب.

٤ - كذلك ثبت أن الختان يقلل من إمكانية إصابة الذكر بالأورام الحميدة والسرطان بأنواعه.

٥ - ومن أهم فوائد الختان للرجل: هو مساعدته على الإطالة أثناء المجامعة.

وتعليل ذلك: أن المنطقة الأكثر حساسية فى العضو الذكري هى الرأس، ففيها تتركز خلايا الجنس والأعصاب، وعند وجود القلفة حول الرأس، فإنها تمنع عنه الاحتكاك الخارجى، مما يجعل الذكر شديد الحساسية عند أى تلامس. أما إذا قصت القلفة، وأزيلت من حول الرأس، فإن هذا الجزء الحساس يصبح أقل حساسية بسبب احتكاكه الدائم بالملابس، مما يفقد الخلايا العصبية جزءاً كبيراً من حساسيتها، ولهذا فإن الختان يجعل الرجل أكثر قدرة على الإطالة فى المجامعة<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الإسلام والحياة الجنسية للدكتور أحمد شوقى الفنجرى ص ١٣٥، ١٣٦.

وهذا الفوائد التي ذكرها الأطباء تؤكد حكمة الإسلام في شرعية الختان وتأكيده في حق الرجال . أما ختان النساء فقد اختلفوا فيه .

فهو مندوب في حق المرأة عند المالكية .

وعند الحنفية – والحنابلة في رواية – يعتبر ختان المرأة مكرومة وليس سنة .  
وذهب الشافعية والحنابلة – في الرواية الأشهر – إلى أن الختان واجب على الجنسين : الذكر والأنثى جميعاً .

واستدلوا على وجوبه بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل : ١٢٣] .

وقد ثبت في الصحيحين : أن إبراهيم عليه السلام اختتن وهو ابن ثمانين بالقدم . واختلفوا : هل (القدم) اسم بلد بالشام ، أو هي آلة النجار المعروفة ؟  
وناقش بعضهم الاستدلال بالآية على الوجوب ، وقال النووي : الآية صريحة في اتباعه فيما يفعله ، وهذا يقتضى إيجاب كل فعل فعله ، إلا ما قام الدليل على أنه سنة في حقنا كالسواك ونحوه .

كما استدلوا بأنه لو لم يكن الختان واجباً لما جاز كشف العورة من أجله للختان . وأورد على هذا الاستدلال : أنه يجوز كشف العورة للمداواة التي لا تجب ، ما دامت المصلحة فيها راجحة على المصلحة في المحافظة على المروءة وصيانة العورة .

واستدل بعضهم : أن الختان من شعار المسلمين فكان واجباً ، كسائر شعاراتهم .

وهناك قول ثالث ، ذكره ابن قدامة في (المغنى) وهو : أن الختان واجب على الرجال ، ومكرومة في حق النساء ، وليس بواجب عليهن .

وأنا أرجح القول الأول ، الذي يرى أنه سنة شعائرية مميزة بالنسبة للرجال ، ومكرومة للنساء ، وأرى أنه قريب من القول الثالث الذي يرى وجوبه على الرجال ، مما يرى أنه سنة شعائرية يقاتل على تركها ، فقد اقترب من الوجوب .

على أن أدلة الوجوب كلها لا تسلم من المناقشة، الأمر باتباع ملة إبراهيم لا يعنى الأمر باتباع جزئيات شريعته وتفصيلها، ولهذا لم يذكر فى القرآن أى شىء عن هذه الفرعيات، إنما المراد: إتباعه فى إقامة التوحيد والدفاع عنه، والدعوة إليه بالحجة والحكمة، كما نرى ذلك فى دعوة إبراهيم لأبيه وقومه، ورده على محتاجتهم له، ومبادرة إبراهيم فى التسليم لأمر الله، كما فى ذبح ولده إسماعيل. فالاتباع فى هذا هو المطلوب، وقد قال تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴾ [المتحنة: ٤]

وعلى أية حال، نرى المسلمين عامة لا يقصرون فى الختان للذكور فى جميع الأقطار.

ولكن القول بالوجوب قد يكون فيه تشديد على الداخلين الجدد فى الإسلام. وقد حدثنى وزير الشؤون الدينية فى إندونيسيا فى أول زيارة لى إليها فى أواسط السبعينيات من القرن العشرين: أن قبيلة كبيرة من قبائل إندونيسيا أرادوا الدخول فى الإسلام، فاتصل زعمائهم ببعض كبار المشايخ المسلمين، ليعرفوا منهم: ماذا يطلب منهم من طقوس للدخول فى دين الإسلام. فما كان من هؤلاء المشايخ إلا أن قالوا لهم: أول ما يطلب منكم أن تختنوا جميعاً! وكانت النتيجة المؤسفة أن القوم توجسوا خيفه من هذه المجرحة الجماعية، وأعرضوا عن الإسلام، وخسرهم المسلمون، وبقوا على الوثنية البدائية.

وذلك أن مذهب هؤلاء المشايخ هنا هو المذهب الشافعى، وهو أشد المذاهب فى قضية الختان بخلاف من قال: إنه مكروه للنساء.

ومعنى أنه مكروه: أنه شىء مستحسن عرفاً لهن، وأنه لم يجىء نص من الشارع بإيجابه ولا استحبابه.

## رأينا فى ختان النساء :

ورأى: أن كل ما استدلوا به على الوجوب أو السنية لا يدخل فيه النساء .  
ولا يوجد دليل صحيح من الأحاديث يدل على الوجوب أو السنية بالنسبة  
لهن . أما حديث «إذا التقى الختانان وجب الغسل» فهو يدل على أن النساء كن  
يختن، أى على جواز الختان، وهو ما لا يجادل فيه، إنما يجادل فى الوجوب أو  
السنية .

أما حديث أم عطية عند أبى داود: أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها  
النبي ﷺ: «لا تنهكى، فإن ذلك أحظى للمرأة، واحب إلى البعل» فإن أبا داود  
قال عن محمد بن حسان - أحد رواة - مجهول، والحديث ضعيف<sup>(١)</sup> .

وقد روى هذا الحديث من طرق كلها ضعيفة، وإن صححه بتعدها الشيخ  
الألبانى، ولكن فى النفس شىء من هذا التصحيح، فإن هذا أمر يهم كل بيت  
مسلم، وهو مما تتوافر الدواعى على نقله، فلماذا لم ينقل إلا بهذه الطريقة  
الضعيفة؟

على أننا لو سلمنا بصحة الحديث، فما الذى يفيد هذا الأمر النبوى: أهو  
أمر إيجاب أم أمر استحباب أم أمر إرشاد؟ الأرجح أن الأمر فى مثل هذه الأمور  
للإرشاد، ولا يدل على أصل الوجوب أو السنية، لأنه يتعلق بتدبير أمر دنيوى،  
وتحقيق مصلحة بشرية للناس، حددها الحديث بأنها: نضارة الوجه للمرأة،  
والحظوة عند الزوج. فهو يرشد - عند وقوع الختان - على استحباب عدم  
الإنهك والمبالغة فى القطع، لما وراء ذلك من فائدة ترجى، وهو أنه أحظى للمرأة  
عند الجماع، وأحب إلى زوجها أيضاً. ولكنه يدل على إقرار الخاتنة على هذا  
الختان أو الحفاض - كما يسمى - وأنه أمر جائز، وهو ما لا ننكره .

على أن الذى أراه وأرجحه هنا: أن الختان للبنات ليس بواجب ولا سنة،

(١) أبو داود فى الأدب (٥٢٧١) .

وإنما هو أمر جائز مباح، والمباحات يمكن أن تمتنع إذا ترتب على استعمالها ضرر، بناء على قاعدة: «لا ضرر ولا ضرار». كما يمكن أن تبقى وتطور ويحسن أدائها، وهو ما أشار إليه حديث «أشمى ولا تنهكى».

وهذا أمر يجب أن يخضع للبحث والدراسة، فإذا أثبتت الدراسة الموضوعية من قبل الخبراء والمتخصصين المحايدون، الذين لا يتبعون هواهم، ولا أهواء غيرهم: أن الختان يضر بالإناث، ضرراً مؤكداً أو مرجحاً: وجب إيقاف هذا الأمر، ومنع هذا المباح، سدا للذريعة إلى الفساد، ومنعا للضرر والضرار.

وإذا ثبتت الحاجة إليه لبعض الإناث، وفق تشخيص الطبيب المختص: وجب أن تستثنى تحقيقاً للمصلحة ودرءاً للمفسدة.

فالذى نخرج به من هذا: أن الختان للمرأة مباح بشرط عدم الإنهاك والمبالغة في القطع، وإنما يقطع منها شيء من الطرف.

وإذا كان من الأمور المباحة، فإن المباحات قد تمتنع أحياناً لمصلحة راجحة، كما تمتنع إذا كان في بقائها مفسدة خاصة أو عامة.

### رأى الطب والعلم فى ختان النساء:

وقد نبه الأطباء المعاصرون – المختصون بأمراض النساء – بأن ختان النساء يضر بالمرأة فى الغالب، ويحرمها من لذة مشروعة، وهى كمال الاستمتاع بزوجها. وإذا ثبت هذا فلا أرى مانعاً من ترك ختان الإناث، بل ينبغى منعه، لما وراءه من ضرر متوقع.

بل أثبت بعض الأطباء: أن من وراء هذا الختان أضراراً صحية ونفسية وجنسية واجتماعية لا يجوز إغفالها. يقول د. أحمد شوقى الفنجرى:

«من المعروف طبياً أن الأعصاب الجنسية فى المرأة: تكون مركزة فى البظرة (Clitoris) كما أن الأعصاب الجنسية للرجل تكون مركزة فى رأس الذكر. فالختان كما تمارسه القابلة: يعنى قطع البظرة.. وفى بعض الأحيان قطع جزء من الشفرة.

وهذا يعنى عملياً حرمان المرأة من جميع أعصاب الحس الجنسي، فهو في تأثيره على أنوثة المرأة وعلى رغبتها في الجنس واستجابتها له (orgasm) يشبه إلى حد كبير تأثير الخصى على الرجل<sup>(١)</sup>.. فهو نوع من إهدار آدميتها والقضاء على مشاعرها وأحاسيسها.. ويصيبها بالبرود الجنسي، وهو أحد أسباب الطلاق وتفكك الأسر في الإسلام.

بقى أن نضيف إلى ذلك: ظاهرة خطيرة منتشرة في البلاد التي تمارس عادة ختان البنات.. وهي اضطرار الرجال إلى تعاطي المخدرات كالأفيون والحشيش بقصد إطالة الجماع، حتى يستطيع إشباع زوجته جنسياً.

وقد أجمع علماء الاجتماع على أنه لا أمل في القضاء على ظاهرة المخدرات في العالم الإسلامي، إلا بعد القضاء نهائياً على ظاهرة ختان البنات.

ولا ننسى أن طهارة (ختان) البنات لها مضاعفات صحية وطبية أخرى غير التأثير الجنسي، فالذى يمارسها (قابلات) جاهلات. وقد يلتهب الجرح ويتلوث.. ويصل التلوث إلى الرحم وقنوات البيض، وقد يسبب عقماً دائماً للبنات.. وكثير من القابات بعد قطع الشفرة يأمرن الفتاة بضم رجليها بشدة، مما ينجم عنه التصاقات وضيق في باب المهبل، وهذا بدوره يسبب عسر الولادة بحيث تحتاج الفتاة إلى عملية شق المهبل حتى لا يختنق الجنين أثناء الولادة.

وهذا قليل من كثير من أضرار هذا العادة البغيضة<sup>(٢)</sup>.

اعتقد أن الآفات التي ذكرها الأطباء والاجتماعيون وغيرهم لم تكن نتيجة الختان الشرعي، كما جاء في حديث «أسمى ولا تنهكى» بل جاء نتيجة المبالغة في الختان، بحيث يجور على حق الأنثى في التمتع باللذة الجنسية المشروعة عندما تتزوج، وهو ما جرى عليه كثير من الناس في مصر والسودان من إجراء ما عرف باسم (الختان الفرعوني) الذي يشوه الأماكن الحساسة من جسد الأنثى،

(١) اعتقد أن في هذا مبالغة كبيرة، فالخصى يقطع الشهوة تماماً، بخلاف الختان. المؤلف.

(٢) الإسلام والحياة الجنسية ص ١٢٨، ١٢٩.

وفيه تنهك الخافضة أو الخاتنة إنهاكاً شديداً - على خلاف توجيه الحديث النبوي - فتزيل البظر بكامله، والشفرين، إزالة شبه تامة، مما ينتج عنه ما يسمى بالرتق، وهو التصاق الشفرين بعضهما ببعض.

وقد رأيت معظم بلاد العرب لا يختن فيها الإناث، ما عدا مصر والسودان، وكان الختان يتوارث عندهم من عصر الفراعنة. أما بلاد الخليج، وبلاد المغرب العربي كلها: فلا ختان فيها، فكيف سكت علماءهم على ذلك طوال العصور الماضية؟ مع قول الفقهاء: إن الختان لو تركه أهل بلدة أو قرية - بالنسبة للذكور - لوجب على الإمام أن يقاتلهم، حتى يقيموا هذه السنة التي تعد من شعائر الإسلام؟

وهذا يدل على أن في الأمر سعة.

### وقت الختان:

أما وقت الختان، فلم يأت نص شرعي صحيح يحدد وقت الختان، ولكن وردت بعض الأحاديث التي لا تخلو من كلام في أسانيدنا.

منها: حديث ابن عباس: «سبعة من السنة في الصبي يوم السابع: يسمّى (يختار له اسم) ويختن... الحديث. رواه الطبراني في الأوسط وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد: ٤/ ٥٩): رجاله ثقات. وقال الحافظ في (الفتح: ٩/ ٤٨٣): في سنده ضعف.

ومنها: حديث جابر: «أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين، وختنهما، لسبعة أيام» رواه الطبراني في المعجم الصغير (ص ٨٥) بسند رجاله ثقات، ولكن قال الألباني: فيه راو فيه كلام من قبل حفظه، وراو آخر مدلس. قال: والحديث عزاه الحافظ في (الفتح: ١٠/ ٢٨٢) لأبي الشيخ والبيهقي وسكت عليه. فعله عندهما من طريق أخرى.

قال الألباني: والحديثان يقوى أحدهما الآخر. إذ مخرجهما مختلف، وليس فيهما متهم.

ولهذا استحب جماعة من الشافعية الختان يوم السابع من الولادة،  
ويحسب يوم الولادة.

قال النووى: قال أصحابنا: وقت وجوب الختان بعد البلوغ، لكن يستحب  
للولى أن يختن الصبى فى صغره، لأنه أرفق به.

والأطباء المختصون اليوم يستحسنون أن يختن الصبى فى الأسبوع الأول،  
لأنه سيكون أرفق به وأسهل عليه، ولا يكاد يحس به. إلا أن يكون ضعيف  
الجسم، أو به آفة معينة، بحيث لا يحتمل الختان، فيؤخر حتى يحتمله.

ومن الفقهاء من رأى الختان فى الصغرى واجباً على الولى، وليس مجرد  
مستحب. قالوا: يجب على الولى ختان الصبى فى الصغرى، لأنه من مصالحه،  
فوجب أن تُرعى (١).

وقال ابن القيم فى (تحفة المودود فى أحكام المولود): لا يجوز للولى أن  
يترك ختن الصبى حتى يجاوز البلوغ (٢).

ومن الأطفال من يولد مختوناً. ويقول عنه العوام: ختنته الملائكة! فهذا لا  
يحتاج إلى ختان، إلا أن يكون الختان ناقصاً، ويقدر المتخصصون أنه فى حاجة  
إلى تكملة، فتكمل له.

\* \* \*

---

(١) المجموع (١/٣٠٢، ٣٠٣).

(٢) تحفة المودود (٦٠، ٦١).